مجتمع

فيضانات باكستان تخلف 14 قتيلاً

لقي 14 باكستانياً مصرعهم بسبب الفيضانات الناتجة عن الأمطار الغزيرة خلال الأيام الثلاثة الماضية في عدة أقاليم، وذكرت هيئة إدارة الكوارث الإقليمية أن الفيضانات والأمطار التي ضربت 14 إقليماً، دمرت 140 منزلاً. وأعلن المتحدث باسم وزارة الأشغال العامة، محمد أشرف، أن بعض الطرق في أقاليم بادخشان وتاخار وجور ونورستان أصبحت مغلقة بسبب الانهيارات الأرضية والفيضانات. وشهدت باكستان خلال العام الماضي أمطاراً غزيرة وفيضانات غير مسبوقة أسفرت عن وفاة أكثر من 1700 شخص، وتشريد الملايين. (قنا)

شراكة لمعالجة تداعيات تغير المناخ والأمراض

دخل ثلاثة من أكبر ممولي الصحة عالمياً في شراكة بقيمة 300 مليون دولار تهدف إلى معالجة التأثيرات المرتبطة بتغير المناخ وسوء التغذية والأمراض المعدية ومقاومة مضادات الميكروبات. وكشفت مؤسسات نوفو نورديسك وويلكوم وبيل وميليندا جيتس، الاثنين، عن شراكة بحثية تركز على إيجاد حلول ميسورة الكلفة للأشخاص في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وقال الشركاء إن التقدم في علوم التغذية وفهم الميكروبات المعوية فتح الباب لمعرفة المزيد حول «تأثير فرط التغذية ونقصها على جميع جوانب الصحة والتنمية». (رويترز)

طلاب يضربون عن الطعام

بدأ عدد من طلاب جامعة برينستون في نيوجيرسي إضراباً عن الطعام تضامناً مع غزة. وأكدت مجموعة طلابية احتجاجية أن المشاركين سيمتنعون عن الطعام والشراب باستثناء الماء حتى تتم تلبية مطالبهم. ويشارك ما لا يقل عن 17 طالباً في الإضراب، وفقاً لصحيفة ديلي برينستونيان الطلابية. ويطالب الطلاب بالكشف عن جميع استثمارات الجامعة، وسحب الاستثمارات من الشركات التي «تستفيد من أو تشارك» في «الحرب الإسرائيلية على غزة وسياسات الاحتلال والفصل العنصري»، والالتزام بـ«المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل». من جهتها، أعلنت جامعة كاليفورنيا لوس أنجليس استئناف الدروس الحضورية، أمس الاثنين، بعد ثلاثة أيام من الدراسة عن بعد، عقب صدامات في الحرم الجامعي بين متظاهرين معارضين للحرب في غزة والشرطة بعد إخلاء قوة كبيرة من الشرطة مخيماً للطلاب. في سياق متصل، أغلقت جامعة جنوب كاليفورنيا، الأحد، الحرم الجامعي الرئيسي، بينما أخلت الشرطة مخيم الاحتجاج المؤيد للفلسطينيين. وفي رسالة موجهة للطلاب المتظاهرين، قالت الجامعة عبر منصة «إكس»: «إذا كنتم موجودين داخل الحرم الجامعي، يرجى المغادرة. الأشخاص الذين لا يغادرون الحرم الجامعي معرضون للتوقيف من قبل الشرطة». وأوقف أكثر من 2000 طالب خلال الأسبوعين الأخيرين، بعضهم خلال مواجهات عنيفة مع الشرطة المتهمة بالإفراط في استخدام القوة. (الأناضول، فرانس برس)

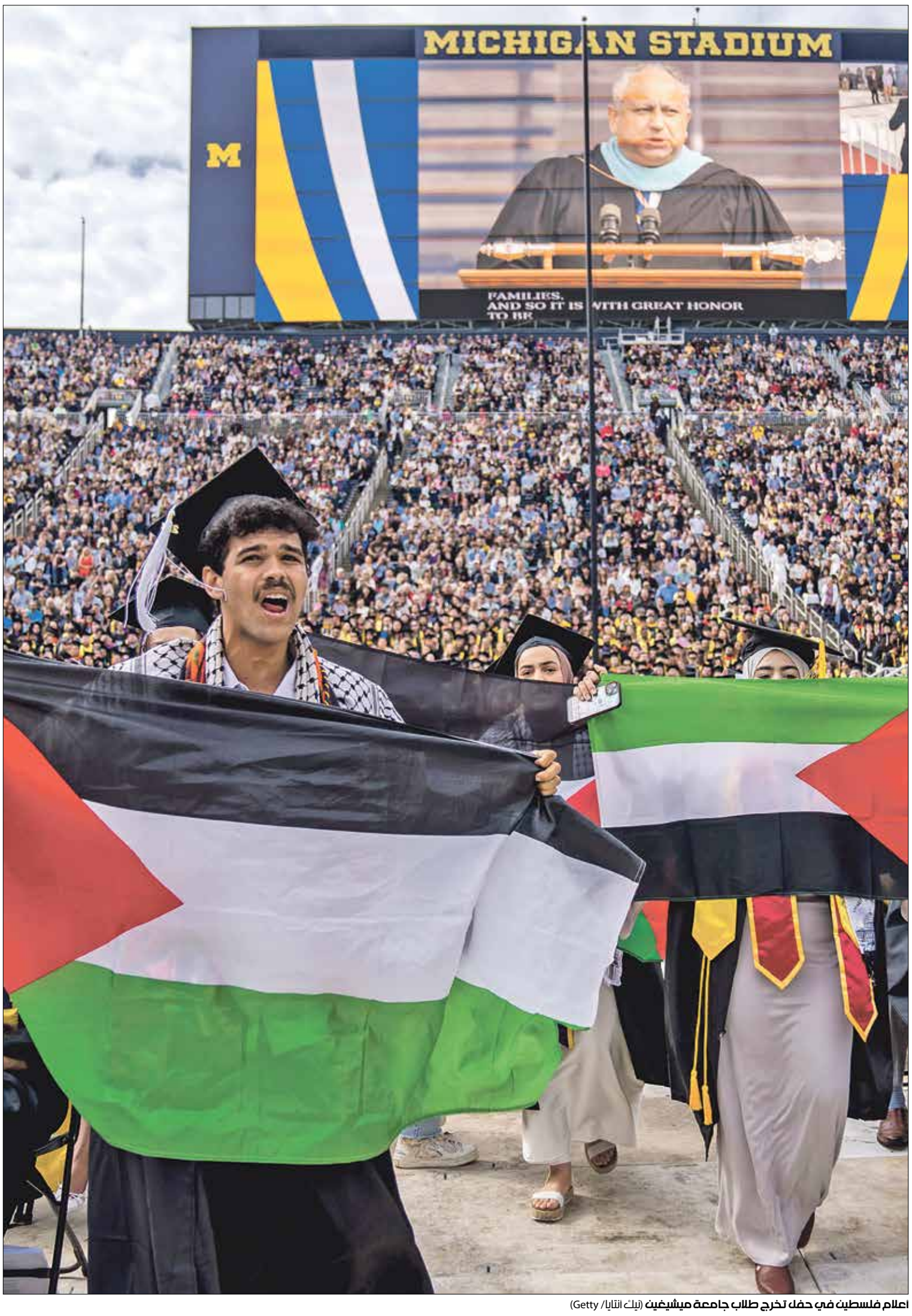

أعلام فلسطين في حفل تخرج طلاب جامعة ميشيغين (نيك انثايا/ Getty)

حوامل أفغانستان ضحية الفقر والأعراف

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تخرج كريمة في الصباح الباكر، مثل آلاف الأفغانيات، إلى حقول تبعد أكثر من ساعة عن منزلها لإطعام المواشي والحيوانات، ثم تعود بعد صلاة الظهر، وتجلب معها ما تحصده من خضار. وفي الذهاب والإياب تمشي مع أخت زوجها لبلوغ مواقع الحقول، وهي تفعل ذلك في فصلي الصيف والشتاء، وأثناء الحمل وقبله وبعده، وحتى بعد أيام قليلة من وضع طفلها. وتؤكد السيدة، وهي أم لطفلين تعيش في مديرية صبري بولاية خوست جنوبي أفغانستان: «لم أعش فترة أصعب من تلك التي في الحمل، فبت لا أحب أن أنجب، لكن زوجي يجبرني على ذلك. أحب أن أكون أماً لأولاد، لكن فترة الحمل من أصعب فترات العيش بالنسبة إلى المرأة الأفغانية، لأنها تنفذ مهمات أكثر مما قبل الحمل، وأيضاً أكثر من الرجال».

تقول كريمة لـ«العربي الجديد»: «يبدأ العذاب منذ بداية الحمل وحتى الوضع وصولاً إلى الرضاعة. وأتناول أثناء الحمل ما يأكله باقي أفراد الأسرة، إذ تقول أم زوجي لي لا تجعلي نفسك مميزة بين باقي النساء. أسرتنا كبيرة، ويعيش أعمام زوجي كلهم معنا، وكما أتناول ما يأكلونه أعمل كما باقي النساء في الطبخ والتنظيف وتربية الحيوانات وحصد الخضار وغيرها. وحين أضع مولودي تكون المعاناة أكبر، لأنه يحتاج إلى عناية ورعاية، لكن لا بدّ من العمل أيضاً». من جهتها، تتحدّث شبانه التي تعيش في مديرية خوجياني بولاية ننغرهار (شرق) عن وجود فارق في أوضاع المرأة بين منطقة وأخرى، بحسب درجات التحسن في العقود الأخيرة. وتقول لـ«العربي الجديد»: «كانت الأوضاع صعبة للغاية قبل 40 عاماً عندما كنت شابة.

أذكر أنني في اليوم الثالث من ولادة ابني الثاني أخذت طعام الغداء إلى زوجي الذي كان يشتغل في حقل يبعد ساعة مشياً على الأقدام من منزلنا، وحينها جاء شقيقه الأكبر وقال لي اذهبي واجمعي فواكه من الحديقة لأخذها إلى المنزل. نظرت إلى زوجي علّه يرحمني، فقال لي بنبرة حادة ألم تسمعي ما قاله أخي، امشي بسرعة، فذهبت وجمعت الفواكه، وكنت في الوقت نفسه قلقة على ابني الذي تركته مع حماتي».

تتابع: «تختلف الأوضاع اليوم. لدي أربع كنائن عشن كلهن فترات راحة خلال الحمل وبعده، ولا أذكر أن إحدى كنائني عملت لمدة شهر بعد الوضع، وهن يذهبن شهرياً لإجراء فحص طبي، ويحصلن على أدوية، لكن ذلك لا يمنع كونهن ضعيفات صحياً. هذا شيء طبيعي، لكنه لم يكن موجوداً سابقاً، وشخصياً لم أتناول طعاماً خاصاً أثناء الحمل، وبعد الوضع كانوا يطبخون لي البيض وشوربة الدجاج مع سمن بقري. كنا نعيش في فقر شديد، ولم يكن يستطيع الناس توفير أكثر من ذلك للنساء». وتقول الناشطة الأفغانية صفية وزيري لـ«العربي الجديد»: «أوضاع النساء الحوامل تحسّنت، لكن فترات الحمل والولادات تشهد حوادث مأساوية في بعض المناطق الريفية، ففي ولاية نورستان (شرق) لا تزال المرأة تعمل في الجبال والحقول، وتتولى مهام رعي المواشي خلال الحمل وبعد الوضع مباشرة، والمؤسف أن الرجال في مناطق هذه الولاية لا يعملون، لكن الحال تختلف في مناطق أخرى مثل الجنوب والشمال حيث تعمل المرأة إلى جانب الرجل، وأيضاً في المدن حيث تحسّنت الأوضاع خلال العقدين الماضيين. الأعراف القبلية المتجذرة وتدني مستوى التعليم عند النساء والفقر من أهم أسباب الحالة المأساوية للمرأة عند الحمل والوضع».

تضيف وزير: «لا بدّ أن تلعب شرائح مهمة دورها في تحسين أوضاع النساء، مثل علماء الدين وأئمة المساجد وزعماء القبائل، وأن تغيّر حركة طالبان سياساتها. وإذا لعبت هذه الشريحة دورها فستتغيّر أمور كثيرة. يرى الكثير من الناس أن تثقيف المرأة مهم جداً، لكني أعتقد شخصياً أن تثقيف الرجل أهم من تثقيف المرأة التي لا يمكن أن تفعل شيئاً حتى إذا كانت مثقفة، إذ لا بدّ أن يساندها الرجل».

تحسنت الأوضاع قليلاً

تعد زيارة الطبيب أمراً غير مألوف بالنسبة لكثير من حوامل افغانستان، وفي العادة تساعد امرأة تملك تجربة كافية في الولادة، وأحياناً يُرفض نقل المرأة إلى الطبيب، حتى في ظلّ خطر الوفاة. في السابق، لم يكن الأطباء موجودين سوى في المدن الرئيسية، أما الآن فالأوضاع أفضل قليلاً، وإن لم تكن وردية.

الغلاف

اجتياح رفح

تهجير جديد يدفع الفلسطينيين إلى المجهول

بدأ الفلسطينيون النزوح من مناطق شرقي مدينة رفح إلى المناطق الجنوبية الغربية من القطاع، بعد مطالبة جيش الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء المنطقة تمهيداً لعملية عسكرية فيها

غزة ـ **امجد ياغي**

مع حلول الساعات الأولى من صباح أمس الاثنين، بدأ سكان المناطق الشرقية من مدينة رفح يتلقون اتصالات على هواتفهم المحمولة من جيش الاحتلال الإسرائيلي تضم رسائل صوتية مسجلة يطلب فيها منهم إخلاء كافة المناطق التي يتواجدون فيها، ومن بينها عدد من البلدات وصولاً إلى حدود وسط المدينة، قبل البدء في عمليات عسكرية واسعة بتلك المنطقة. شملت التحذيرات الطلب من الأهالي عدم التوجه إلى مناطق البلد والسلطان وألحي السعودي، والتي كان الاحتلال يدعي سابقاً أنها آمنة، ويطلب منهم التوجه إلى منطقة المواصي في مدينة خانيونس، محذراً من التوجه إلى مدينة غزة أو المنطقة الشمالية التي لا تزال محاصرة، ويعتبرها جيش الاحتلال منطقة قتال، كما هو حال المنطقة الشرقية في رفح في الوقت الحالي.

وتوجه الآلاف من المناطق الشرقية في رفح إلى غربي ووسط المدينة، وإلى غربي مدينة خانيونس (جنوب) وشمالي مدينة دير البلح (وسط) على الرغم من ندرة وسائل المواصلات من جراء عدم توفر الوقود في القطاع، وهم يئنون إعادة نصب خيامهم في تلك المناطق في ظل عدم توفر أي مأوى فيها. ويتواجد في رفح قرابة 1,5 مليون نسمة، غالبيتهم نازحون من من مدينة غزة وشمالي القطاع خلال شهور العدوان الماضية، وقد انتشرت حالة من الذعر بين النازحين المتواجدين في شرقي رفح، وعلت أصوات بكاء الأطفال والنساء في مشهد الإخلاء، إذ حمل كثيرون أمتعتهم متوجهين إلى مناطق وسط مدينة رفح، أملاً في الحصول على وسيلة نقل توصلهم إلى المنطقة الغربية وشارع الرشيد الذي يؤدي إلى منطقة المواصي في خانيونس.

وزاد توتر العائلات بعد تزايد تحليق طائرات الاستطلاع الإسرائيلية في المنطقة، وقيامها بإلقاء مناشير تحذيرية تطلب إخلاء المناطق المميزة باللون الأحمر في خريطة الاحتلال التي جرى تعميمها، وبعضهم تلقوا تهديدات عبر الهواتف قبل إلقاء المناشير التحذيرية من أجل الإسراع بإخلاء المنطقة التي يتواجد النازحون فيها منذ نحو سبعة أشهر.

تضم مناطق الإخلاء المناطق الشرقية من بلدة الشوكة، وحي السلام، وحي الجنينة، ومنطقة تبة زارع، ومنطقة البيّوك، كما تشمل مناطق أخرى منها مربعات سكنية غرب حي السلام، ومناطق مدارس النازحين، ومربع مسجد عابد الرحمن بمنطقة الفالوجا، والخطير في الأمر أن الخريطة شملت أيضاً المنطقة التي تضم مستشفى أبو يوسف النجار، وهي المستشفى الوحيد في مدينة رفح. غادر عدد من النازحين مدرسة حيّ السلام في شرق مدينة رفح، وهي تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وتضم ما لا يقل عن 12 ألف نازح من مختلف مناطق قطاع غزة، وخرج هؤلاء رغم أمطار الصباح باتجاه الغرب وصولاً إلى منطقة المواصي، والعديد يوصلني إلى منطقة المواصي. في المرات الأولى كنت أنزح مجبراً، والآن أسير بيننا لا أبالي بشيء، وما يجزنني أن لدي أربعة أطفال، أصغرهم سارة التي ولدت في وسط القطاع في ديسمبر/ كانون الأول الماضي»، يضيف: «عشت ذلاً كبيراً خلال فترات النزوح الماضية، بقول إنه يعيش حالة من الضغط النفسي الحاد، إذ كان في الأيام الماضية يترقب مع كثيرين في المدرسة التي نزحوا إليها، أخبار المفاوضات الجارية في العاصمة المصرية القاهرة، على أمل أن يتوقف العدوان الإسرائيلي، ويعودوا إلى منازلهم التي لا يعلمون عنها شيئاً في شمالي قطاع غزة، والتي غادروها قبل ستة أشهر. مع حلول ساعات صباح الاثنين الأولى، شعر أبو سخيلة بالخذلان بعد أن بدأت اتصالات جيش الاحتلال بهواتف الكثير من النازحين، وسرعان ما نزلت المناشير بالقرب من المدرسة التي تضم أعداداً كبيرة من كبار السن والأطفال الذين لا يعرفون إلى أين يتوجهون. يقول لـ«العربي الجديد»: «أتواجد في قلب مدينة رفح، وأحمل في جيبي 20 شيكلاً (5,30 دولارات) حتى أعطيها لصاحب العربة كي يوصلني إلى منطقة المواصي. في المرات الأولى كنت أنزح مجبراً، والآن أسير بيننا لا أبالي بشيء، وما يجزنني أن لدي أربعة أطفال، أصغرهم سارة التي ولدت في وسط القطاع في ديسمبر/ كانون الأول الماضي». يضيف: «عشت ذلاً كبيراً خلال فترات النزوح الماضية، بقول إنه يعيش حالة من الضغط النفسي الحاد، إذ كان في الأيام الماضية يترقب مع كثيرين في المدرسة التي نزحوا إليها، أخبار المفاوضات الجارية في العاصمة المصرية القاهرة، على أمل أن يتوقف العدوان الإسرائيلي، ويعودوا إلى منازلهم التي لا يعلمون عنها شيئاً

عائلات تغادر رفح امس بعد التهديدات الإسرائيلية (جهاد الشرافي/ الأناضول)

والمجتمع الدولي لفترات طويلة، لكننا كالعادة، وبعد سبعة شهور، لم نرَ سوى الخذلان». وتعتبر المناطق الشرقية لمدينة رفح في غالبيتها مناطق زراعية، وبعضها مناطق تجارية قريبة من السلك الفاصل مع الاحتلال لذلك، لكنها تحاول البقاء على تواصل معهم بشكل يومي. تتمسك عبد المعطي بالبقاء قريبة من زوجة ابو سخيلة كونها لا تعرف أحداً في جنوب غزة، وقد كلفتها رحلة النزوح أستشهاد زوجها صالح عبد المعطي (40 سنة) وابنها عز الدين (10 سنوات)، وكانت تبكي تحت الأمطار التي تعيق التنقل، وملأبسها وكذلك ملابس طفليها ملطخة بالأوحال التي تغطي الشوارع. تقول عبد المعطي لـ«العربي الجديد»: «لا أملك ملابس أخرى، ولا أعرف إلى أين نذهب. تحملت الفقد والتشرد، وعائلتي وكذلك عائلة والدتي فيهما شهداء كثيرين. أشعر كأنني أحلم، وأريد الاستيقاظ على حياتي السابقة. إنهم يريدون قتلنا وقتل أطفالنا، لذا أريد النزوح حتى لا أفقد المزيد من أطفالي». وزاد قلق الخزيين في مدينة رفح في ظل كون السيناريو نفسه اتبع سابقاً من الاحتلال في المحافظات والمناطق التي استهدفها في السابق، إذ كان يقوم بتهديد السكان ويطالبهم بالإخلاء، وحين يتوجهون إلى المناطق التي جرى تحديدها، يقوم بمباغتتهم بالقصف، ويقوم بعمليات عسكرية في كل المناطق. لكن الواقع أكثر صعوبة في مدينة رفح، حيث لا يمكن للغزيين الإخلاء. يحضّر عبد الله شمالي نفسه للنزوح بعد أن تجهز عائلته جميع أغراضها الشخصية، وهو واحد ممن فقدوا أعداداً من أفراد عائلتهم في حي الشجاعية بمدينة غزة، كما لا يزال عدد آخر من بين المفقودين. يقول شمالي لـ«العربي الجديد»: «الجميع في المنطقة الشرقية من رفح، سواء السكان أو النازحون، باتوا مهددين بالقتل، والاحتلال يطلب منهم الذهاب إلى مناطق مدمرة أساساً، ولا يوجد فيها أي مقومات حياة، لكني مضطر للنزوح مع عائلتي المكونة من ثمانية أفراد. دمر الاحتلال البنية التحتية في شرقي رفح خلال الأشهر الماضية عبر القصف المتواصل، وكان هدفه قتل النازحين ببطء، كما أنه دمر المنطقة التي يطالبنا بالذهاب إليها. إنهم يطلبون منا الذهاب إلى المجهول».

وتشير تقديرات وكالة «أونروا» إلى أن اجتياح رفح المكتظة بقرابة مليون ونصف المليون فلسطيني سيشكل «مجزرة تاريخية»، وأكدت الوكالة أنها ستحافظ على وجودها في رفح لأطول فترة ممكنة، وستواصل تقديم المساعدات المنقذة للحياة. وقد جاءت تهديدات الإخلاء بعد قصف متواصل استهدف فيه جيش الاحتلال 11 منزلاً في المناطق الشرقية، ما أوقع 22 شهيداً بحسب الأرقام التي وثقتها مستشفى أبو يوسف النجار في حي الجنينة بالمنطقة الشرقية. ويذكر أن منطقة المواصي التي يطلب الاحتلال من النازحين التوجه إليها كانت تخضع للاحتلال الإسرائيلي قبل انسحابه في عام 2005 من مستوطنات قطاع غزة، وكانت تستحوذ على اهتمام كبير من الاحتلال من ناحية استراتيجية، كونها كانت تضم منشآت للمستوطنين، وأراضي زراعية، فضلاً عن مساعي السيطرة على مياه القطاع الجوفية. وقبل الانسحاب الإسرائيلي من المواصي دمر الاحتلال كل شيء فيها.

انتشرت حالة من الذعر بين جميع المتواجدين في مدينة رفح

توجه المئات من مناطق شرقي رفح إلى غربي المدينة ووسطها

1,500,000

العدد التقديري للسكان والمهجرين المتواجدين في رفح، وغالبيتهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

تحذيرات حقوقية ورسمية من خطورة التداعيات الإنسانية

يعيش عشرات آلاف المهجرين في رفح ظروفاً غاية في القسوة من جراء الاكتظاظ وغياب الخدمات الأساسية، لكن جيش الاحتلال قرر تهجيرهم مجدداً

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

لا يعرف الفلسطيني أحمد قشطة مصير عائلته بعد أن طلب الاحتلال الإسرائيلي من سكان المناطق الشرقية في مدينة رفح إخلاءها تحضيراً للهجوم البري على المدينة التي يتكدس فيها المهجرون منذ شهور بفعل عمليات التهجير القسري التي جرت في مختلف مناطق القطاع.

وتتعرض مناطق رفح الشرقية منذ أيام لقصف إسرائيلي مركز، لا سيما مناطق حي السلام والجنينة ومنطقة الشوكة وغيرها، والتي جرى إلقاء مناشير الإخلاء عبر الطائرات عليها من دون توضيح كيفية نقل المدنيين بأمان، أو كيفية تنظيمهم بعد وصولهم.

يقول قشطة إن تهجيره الحالي من حي السلام في شرقي رفح سيكون الثالث بعد تهجيرين سابقين بفعل الحرب الإسرائيلية المتواصلة على القطاع. ويضيف لـ«العربي الجديد»، أن «الأهالي لا يعرفون المناطق التي أصبحوا مضطرين للانتقال إليها، فضلاً عن عدم وجود منازل لإيوائهم فيها، وسيضطرون للبحث عن خيام للعيش فيها بينما هناك نقص كبير في الخيام المتاحة، وارتفاع كلفة شراء المتوفر إلى مبالغ تقترب من 1000 دولار أميركي، فيما تعاني غالبية الأسر من انعدام السيولة المالية».

وتستعد الفلسطينية إيمان عبد السلام لمغادرة المنطقة التي وصلت إليها بعد أربع مرات هُجّرت فيها مع أفراد عائلتها البالغ عددهم 22 شخصاً. وتقول لـ«العربي الجديد»، إن «التهجير صعب للغاية في ظل تكدس الناس في جميع المناطق، وعدم وجود مصادر دخل لعشرات الآلاف من المهجرين، أتمنى أن يتمكن الوسطاء من الوصول إلى اتفاق يوقف الحرب الإسرائيلية على غزة، ويتيح عودتنا إلى منازلنا في مدينة غزة»، من جانبها، تقول القائم بأعمال مدير الإعلام في وكالة «أونروا» إيناس حمدان إن العمليات العسكرية في رفح تنذر بكارثة. وتوضح لـ«العربي الجديد»، أن «التقديرات تشير إلى أن الغالبية العظمى من سكان رفح يعيشون في مراكز إيواء أو خيام، وهم يعيشون ظروفاً صعبة في ظل محدودية الموارد والأطعمة ومياه الشرب. العملية العسكرية ستفاقم الأزمة الإنسانية، فأغلب العائلات هُجّرت خمس أو ست مرات».

بدوره، يقول مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، إن ما يجري في رفح يأتي في سياق جريمة الإبادة الجماعية التي ينفذها جيش الاحتلال. مضيفاً لـ«العربي الجديد»، أن «هذه العملية تأتي في إطار استكمال عمليات التهجير، وكل ذلك جزء من جريمة الإبادة الجماعية التي تنخرط فيها الولايات المتحدة الأميركية، وقد كرر مسؤولون في حكومة الاحتلال في بداية هذه الحرب، أن الهدف هو تهجير الشعب الفلسطيني من غزة».

من جانبه، يحذر رئيس المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، رامي عبده، من تداعيات أوامر التهجير. ويقول لـ«العربي الجديد»، إن «هذه القرارات تشكل ما يشبه قرار إعدام لأكثر من مليون فلسطيني، وتصعيد لجريمة الإبادة الجماعية المستمرة منذ بداية العدوان. المناطق التي طاولتها أوامر التهجير تضم أكثر من 200 ألف نسمة، ومستشفى أبو يوسف النجار، وهو المستشفى المركزي في مدينة رفح، وكذلك معبري رفح البري وكرم أبو سالم التجاري».

ويشدد عبده على أن «أوامر تهجير مئات الآلاف من المدنيين لا تعني بالضرورة حمايتهم من الهجمات العسكرية، خاصة وأن الغالبية العظمى من هؤلاء هُجّروا بالفعل مرات عديدة، ولا يملكون ملاذاً آخر. قبل أوامر التهجير الجديدة في رفح، وضع الجيش الإسرائيلي أكثر من 246 كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل 67 في المائة من مساحة قطاع غزة، تحت أوامر التهجير غير القانونية، بما يشمل جميع المناطق في شمال وادي غزة، والتي صدرت أوامر لسكانها بالإخلاء في أواخر أكتوبر الماضي، إضافة إلى مناطق في جنوبي وادي غزة أمر جيش الاحتلال بإخلائها تباعاً منذ الأول من ديسمبر/ كانون الأول الماضي».

ويرى نائب المدير العام في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، جميل سرحان، أن إخلاء رفح يعتبر أعلى درجات الإبادة الجماعية التي ترتكب بحق الفلسطينيين، لا سيما وأن الاحتلال صنف المدينة على أنها منطقة آمنة. ويقول لـ«العربي الجديد»، إن «السكان والمهجرين يعانون من انعدام الخدمات، فالبنية التحتية في المدينة الصغيرة لا تستطيع تحمل وجود كل هذا العدد من الأشخاص، ومستشفياتها لا تستطيع استيعاب هذا العدد الكبير من السكان، وفي ظل هذا الاكتظاظ انتشر الأمراض الجلدية والتنفسية. رغم كل هذه المشكلات، قرر الاحتلال إجلاء السكان من هذه المناطق إلى مناطق أخرى لا يوجد بها بنية تحتية قادرة على استيعابهم، ولا مياه صالحة للشرب، ولا مرافق صحية، ما ينذر بوقوع وفيات».

غالبية المهجرين من رفح أطفال ونساء (دعاء البارا/الأناضول)

لا يعرف المهجرون من رفح إلى أين يذهبون (فرانس برس)

زحام يشبه الأسواق الشعبية في مستشفيات العراق

تستقبل مستشفيات العراق يومياً عدداً كبيراً من زوار المرضى ومرافقيهم، في عادة مجتمعية قديمة توثر سلباً على عمل المستشفيات، وعلى معايير النظافة الضرورية في المرافق الصحية

بغداد ـ **صفاء الكيسي**

تضغط ظاهرة وجود أعداد كبيرة من مرافقي المرضى وزوارهم داخل المستشفيات في العراق، بشكل كبير، على نوعية الخدمات الطبية التي يحصل عليها المرضى، في وقت يعتبر تراجع الخدمات الصحية من بين المشكلات المستعصية في العراق، إلى جانب فقدان الأدوية وتهريبها وارتفاع أسعارها.

واشتكى وزير الصحة العراقي صالح الحسناوي من الظاهرة التي أكد أنها ترهق الأطباء، وتعد من بين الأسباب الرئيسية للاعتداء عليهم، علماً أن كثيرين يطالبون الوزارة بتجنيبهما، لكنها لم تتخذ أي خطوات عملية في هذا الشأن. وقال خلال زيارته مستشفى اليرموك في بغداد: «الواقع مؤلم بسبب كثرة أعداد المرافقين والزوار. حين دخلت الى ردهة الطوارئ كان الزحام الناتج من الأعداد الكبيرة لمرافقي المرضى لا مثيل له حتى في الأسواق الشعبية، وحين تنقلت مع أطباء لمتابعة حالات مرضية، كان مرافقون كثيرون قربنا، وكان بعضهم يسألون عن أحوال مرضاهم، كما أحاط ضباط من الشرطة بمريض، وتجمّعت نساء قرب مريضة، وكأنهم غير معنيين بأداء الأطباء لعملهم». وأضاف الحسناوي: «هذه عادة مجتمعية غير صحية، فالمستشفيات معنية بتقديم الخدمات الطبية وتحتاج الى أجواء مناسبة لتوفير علاج يتلاءم مع الأوضاع الصحية للمرضى، وليست الوزارة معنية بالوقوف عند أبواب مستشفيات، ومنع دخول أشخاص، علماً أن كثيرين يدخلون المستشفيات ولا يستطيع أحد منعهم، ولا يمكن وضع الجميع في السجن لإلزامهم بالبقاء في الخارج، من هنا نحتاج الى ثقافة مجتمعية لمعالجة هذه الأوضاع التي لا تناسب مصلحة أحد، أكان مريضاً أو طبيباً. فرض القانون مهم، ونحتاج إلى منع الناس من دخول المستشفيات بالقوة، لكن لا يمكن فعل ذلك من دون وعي وثقافة مجتمعية».

تحتاج المستشفيات الى أجواء مناسبة لتوفير العلاج

غالبية المرضى والمصابين يرافقهم بين ستة وعشرة أشخاص

ويوضح الطبيب المقيم في مستشفى ببغداد، مصطفى الوندي، لـ«العربي الجديد»: «الأعداد الكبيرة لمرافقي المرضى تشكل خطراً على الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات، خاصة في ردهات الطوارئ التي تستقبل الحالات الحرجة من حوادث وغيرها، لكن يمكن أن تتنصل الوزارة من مسؤولياتها في مواجهة هذا الكمّ الكبير من الإهمال الذي يعرقل الخدمات الصحية. بالطبع نحتاج إلى ثقافة مجتمعية، لكن الإجراءات الصارمة والمشددة مطلوبة لمنع دخول أكثر من مرافق واحد أو اثنين للمريض فقط إلى المستشفى، كي تتوفر أجواء مناسبة لعمل الأطباء». ويذكر أن «ردهات الطوارئ تبدو أحياناً كأنها دور ضيافة بسبب الأعداد الكبيرة للزوار الذين يجلبون معهم المأكولات والعصائر، ويتحدثون ويضحكون بأصوات مرتفعة من دون مراعاة ضرورة الحفاظ على الهدوء في المستشفى، وهذا مظهر غير حضاري. من المعيب أن تحدد الوزارة الخلل وتتنصل من مسؤولية معالجته، ويجب أن تصدر قراراً بحدد عدد المرافقين، ويحاسب المخالفين وفقاً للقانون».

ولا تقتصر التأثيرات السلبية لكثرة أعداد المرافقين والزوار على عمل الكوادر الطبية فحسب، بل أيضاً على المرضى أنفسهم، والذين يشتكون من الوضع وانعكاساته على حالاتهم الصحية ونتائج العلاجات التي يخضعون لها والتي قد تحتاج إلى مقدار كبيرة من التركيز والعناية الطبية، والذي لا يمكن تحقيقه ضمن فوضى انفلات عدد المرافقين في المستشفيات. يقول أبو حسن المحمداوي، لـ«العربي الجديد»: «كنت مريضاً في مستشفى اليرموك ببغداد، وكان الوضع غير صحي وغير مناسب. لا يستطيع المريض أن يرقد في غرفته الخاصة بسبب كثرة الزوار، وتحدثهم بأصوات مرتفعة وتسببهم بفوضى. مكثت 4 أيام في المستشفى، وشعرت كأنني في مقهى شعبي بسبب كثرة الزوار، ولم أكن أستطيع النوم إلا في وقت متأخر من الليل بعد أن يغادر الزوار، ما أجبرني على مغادرة المستشفى، والانتقال إلى مستشفى في السليمانية. يجب أن تعالج وزارة الصحة الموضوع، فلا يمكن أن تتغلب الظواهر المجتمعية على أسس ممارسة العمل الطبي».

مريض مع أفراد من عائلته داخل مستشفى بكربلاء (مرتضى نيكوبازل/ Getty)